

الجمهورية العربية السورية وزارة الإعلام

تتقدم وزارة الإعلام في الجمهورية العربية السورية إلى مقامكم بالتقدير والاحترام، وترفق مع هذا الخطاب بيان الحكومة السورية الذي أقرت فيه الآليات والخطوات التنفيذية للبرنامج السياسي الذي أطلقه السيد الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية لحل الأزمة في سورية في كلمته بتاريخ ٦ كانون الثاني ٢٠١٣. نأمل أن تنشروا هذا البرنامج السياسي على كل المهتمين في السلك السياسي والإعلامي والصحافة والتلفزيون والعاملين في الحقل الدبلوماسي ليكونوا جميعاً مطلعين على تفاصيل المبادرة السورية لحل الأزمة سياسياً بقيادة سورية وبمشاركة كافة السوريين الحريصين على مستقبل بلدهم.

مع الشكر والتقدير

وزارة الإعلام

بيان الحكومة

لتنفيذ البرنامج السياسي لحل الأزمة

استناداً إلى تكليف السيد رئيس الجمهورية العربية السورية للحكومة بوضع الآليات والخطوات التنفيذية للبرنامج السياسي لحل الأزمة في سورية، فإن مجلس الوزراء بجلستيه النوعيتين بتاريخ ٨ و ٩-١-٢٠١٣ يعلن الآتي:

(١) إقرار البرنامج السياسي لحل الأزمة في سورية (المرفق بهذا البيان)، الذي يوضح المهام التي تعمل الحكومة السورية على إنجازها لحين اعتماد الميثاق الوطني من قبل الشعب، بعد التوافق عليه في مؤتمر الحوار الوطني، وبما يضمن التأكيد على التعددية السياسية، والمبادئ الأساسية المتعلقة بسيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها ووحدة شعبها، ورفض التدخل الخارجي ونبذ العنف والإرهاب بكافة أشكاله.

(٢) تشكيل فريق عمل وزاري برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية:

- نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية.
- وزير النقل.
- وزير الإعلام.
- وزير الصناعة.
- وزير العدل.
- وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية.
- وزير الدولة لشؤون الهلال الأحمر.
- وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب.

لتنفيذ ما يترتب على هذه الحكومة في البرنامج السياسي المرفق.

(٣) دعوة الدول والأطراف الإقليمية والدولية ذات الصلة بالجماعات المسلحة لوقف تمويلها وتسليحها وإيوائها، ودعوة هذه الجماعات المسلحة للالتزام بوقف فوري للعنف بكافة أشكاله حقناً للدماء، وحفاظاً على الوطن ووحدته وسيادته واستقلاله، وبما يسهل عودة السوريين الذين غادروا بسبب الأحداث إلى أماكن إقامتهم الأصلية. وفور التزام المجموعات المسلحة وداعميها بوقف العنف ومختلف عمليات الإمداد العسكري، توقف



- العمليات العسكرية على أراضي الجمهورية العربية السورية مع الاحتفاظ بحق الجيش والقوات المسلحة بالدفاع عن النفس وعن المواطنين والممتلكات العامة والخاصة.
- ٤) دعوة المجتمع الدولي بكل هيئاته ومنظماته ودوله لتأييد الحل السياسي للأزمة في سورية، والعمل على مكافحة الإرهاب بكل أشكاله، والالتزام بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بما فيها حظر توريد السلاح للجماعات الإرهابية والتوقف عن دعمها مادياً وسياسياً وإعلامياً.
- ٥) تكليف وزارة الخارجية والمغتربين بإجراء الاتصالات الإقليمية والدولية لتوضيح هذه المبادرة والدعوة لتأييدها، والتشاور حول الآلية التي يمكن تطبيقها لمراقبة تنفيذ ما ذكر أعلاه وخاصة مراقبة الحدود، لاسيما وأن المبادرة استندت إلى مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وبيان جنيف المؤرخ في ٣٠-٦-٢٠١٢.
- ٦) تكليف اللجان الحكومية المتخصصة بعقد اجتماعات مكثفة لتسريع إنجاز الخطط الإسعافية اللازمة بهدف معالجة الآثار الناجمة عن الأحداث، ولسيما إصلاح الأعطال الناجمة عن عمليات التخريب الإرهابية للمرافق، وإعادة تأهيل البنى التحتية في قطاعي الطاقة والمياه والقطاعات الأخرى، وتوفير المواد الاستهلاكية ومكافحة الاحتكار وضبط الوضع الاقتصادي، والبت بطلبات المتضررين من الأحداث والتعويض عليهم، ومعالجة أوضاع المهجرين في الداخل والخارج.
- ٧) تكليف اللجنة العليا للإغاثة بتقديم المساعدات الإنسانية وتسهيل وصولها إلى مستحقيها بالتعاون مع الفعاليات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية المعنية داخل سورية وخارجها.
- ٨) تكليف وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية تقديم الدعم للمبادرات الوطنية التي انطلقت في بعض المحافظات وتعميمها على محافظات القطر.
- ٩) تكليف وزارة العدل بالتنسيق مع الجهات المختصة لاتخاذ ما يلزم لتسريع إجراءات الإحالة إلى القضاء، والبت بالقضايا المنظورة بسبب الأحداث، والإفراج عمّن لم تثبت إدانته. وتسوية أوضاع كل من يقوم بتسليم سلاحه للجهات المختصة وعدم ملاحقته نتيجة ذلك.
- ١٠) دعوة المعارضة الوطنية في الداخل والخارج وجميع الأحزاب والقيادات والتيارات السياسية ومكونات المجتمع السوري الأخرى للانخراط في حوارات مفتوحة بهدف التحضير



مع الفريق الحكومي لعقد مؤتمر الحوار الوطني، وذلك بعد تقديم الضمانات الكافية لمن يرغب بالدخول إلى البلد والإقامة فيها ومغادرتها دون التعرض له.

١١) تهيئة كل ما يلزم لعقد مؤتمر الحوار الوطني الهادف إلى وضع الميثاق الوطني، الذي يُحدّد معالم النظام الدستوري والقضائي والملاح السياسية والاقتصادية للدولة.

١٢) وباعتماد الشعب للميثاق الوطني بموجب استفتاء عام، تنتهي مهمة الحكومة القائمة، وتُشكّل حكومة موسّعة ذات صلاحيات تنفيذية واسعة وفق أحكام الدستور تُمثّل فيها مكونات المجتمع السوري، وتُكَلّف بتشكيل جمعية تأسيسية لصياغة مشروع دستور جديد، تنفيذاً لما اتفق عليه في مؤتمر الحوار الوطني، ومن ثم يُعرض مشروع الدستور على استفتاء شعبي لإقراره. تقوم الحكومة بعدنّذّ باعتماد ما اتفق عليه في المؤتمر من قوانين لاستكمال إصدارها وفقاً للدستور الجديد، كما تقوم الحكومة بإجراء انتخابات برلمانية استناداً لقانون الانتخابات الجديد، يلي ذلك تشكيل حكومة جديدة، وعقد مؤتمر المصالحة الوطنية، وإصدار عفو عام عن الجرائم المرتكبة خلال الأحداث مع الاحتفاظ بالحقوق المدنية لأصحابها.

تدعو الحكومة الشعب السوري العظيم بكل مكوناته إلى مساندة هذا البرنامج، والإسهام الجاد في تنفيذه إنقاداً للوطن، وحماية لمقدراته، ودرءاً للأخطار التي تُهدد به.



برنامج سياسي لحل الأزمة

انطلاقاً من مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبيان جنيف الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٦/٣٠، والتي تؤكد الحفاظ على سيادة الدول واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وإيماناً بضرورة الحوار بين أبناء سورية بقيادة سورية ومن أجل رسم المستقبل السياسي لسورية الديمقراطية على أساس التعددية السياسية، وبغية خلق مناخ آمن ومستقر يستند إلى وقف كل أشكال العنف، فإن البرنامج السياسي لحل الأزمة في سورية سيكون على النحو الآتي:

❖ أولاً - المرحلة التحضيرية:

١. التزام كافة الدول والأطراف الإقليمية والدولية بوقف تمويل الجماعات المسلحة وتسليحها وإيوائها.
٢. التزام كافة الجماعات المسلحة بوقف فوري للعنف بكافة أشكاله.
٣. التزام الجيش والقوات المسلحة بوقف العمليات العسكرية إلا في حالات الدفاع عن النفس وعن المواطنين والممتلكات العامة والخاصة.
٤. إيجاد آلية للتأكد من التزام الأطراف بوقف العنف ومراقبة الحدود.
٥. تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها.
٦. البدء بتأهيل البنى التحتية ودفع التعويضات للمواطنين المتضررين.
٧. تقديم الضمانات اللازمة للمواطنين السوريين الذين غادروا بسبب الأحداث، وتسهيل عودتهم عبر المنافذ الحدودية.
٨. تقديم الضمانات لكافة القوى السورية المعارضة بالدخول إلى البلاد والإقامة والمغادرة دون التعرض لها، وذلك بغرض المشاركة في الحوار الوطني.
٩. تكليف وزارة العدل بالتنسيق مع الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتسريع إجراءات الإحالة إلى القضاء والبت بالدعاوى المنظورة أمامها بسبب الأحداث، والإفراج عن من ثبتت إدانته، وتسوية أوضاع كل من يقوم بتسليم سلاحه للجهات المختصة وعدم ملاحقته نتيجة لذلك.



١٠. قيام الحكومة بإجراء اتصالات مكثفة مع المعارضة الوطنية والأحزاب وكافة القوى السياسية وهيئات المجتمع المدني، بما في ذلك الهيئات الاجتماعية والدينية والاقتصادية للبدء مباشرة بحوارات مفتوحة تحضيراً لعقد مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

❖ ثانياً - المرحلة الانتقالية وتبدأ بعد الانتهاء من المرحلة التحضيرية وتتضمن الآتي:

١. توجه الحكومة الدعوة لعقد مؤتمر حوار وطني شامل يهدف إلى صياغة ميثاق وطني يعتمد الآتي:

أ- التمسك بسيادة سورية ووحدة وسلامة أراضيها وشعبها.

ب- رفض كل أشكال التدخل الخارجي في الشؤون السورية.

ج- نبذ العنف والإرهاب بكل أشكاله.

د- رسم المستقبل السياسي لسورية الديمقراطية والاتفاق على النظام الدستوري والقضائي والملاح السياسية والاقتصادية، على أساس التعددية السياسية وسيادة القانون، والتمسك بمدينة الدولة، والتأكيد على المساواة بين المواطنين بغض النظر عن العرق والدين والنوع البشري، وحرية التعبير عن الرأي واحترام حقوق الإنسان، ومكافحة الفساد وتطوير الإدارة، والاتفاق على قوانين جديدة للأحزاب، والانتخابات، والإدارة المحلية، والإعلام، وما يتفق عليه خلال المؤتمر.

٢. عرض الميثاق الوطني على الاستفتاء الشعبي لإقراره.

٣. تشكيل حكومة موسعة ذات صلاحيات تنفيذية واسعة وفق أحكام الدستور تتمثل فيها مكونات المجتمع السوري، وتكلف هذه الحكومة بتشكيل الجمعية التأسيسية لصياغة مشروع دستور جديد وفق ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر الحوار الوطني حول النظام الدستوري والقضائي والملاح السياسية والاقتصادية لسورية المتجددة.

٤. عند انتهاء الجمعية التأسيسية من عملها يجري الاستفتاء على مشروع الدستور لإقراره من قبل الشعب.

٥. بعد إقرار الدستور تقوم الحكومة الموسعة باعتماد القوانين المتفق عليها في مؤتمر الحوار تمهيداً لإصدارها وفقاً للدستور الجديد.

٦. إجراء الانتخابات البرلمانية استناداً إلى قانون الانتخابات الجديد ووفقاً لأحكام الدستور.



❖ ثالثاً - المرحلة الثالثة:

١. تشكل الحكومة الجديدة وفقاً للدستور الجديد.
٢. يعقد مؤتمر المصالحة الوطنية بهدف عودة اللحمة بين المواطنين السوريين انطلاقاً من المفاهيم الأخلاقية والوطنية التي ميزت المواطن السوري.
٣. إصدار عفو عام عن الجرائم المرتكبة خلال الأحداث والإفراج عن المعتقلين بسببها والتوقف عن ملاحقة أي من المواطنين نتيجة هذه الأحداث مع الاحتفاظ بالحقوق المدنية لأصحابها.
٤. استكمال وتسريع العمل بتأهيل البنى التحتية وإعادة الإعمار والتعويض على المواطنين المتضررين بالأحداث.

